يحدث من النهضة الصحيحة في مصر ما يغيّرها بعد عشر سنين او عشرين سنة . لو أثرت كل مئة في اثنتين فقط تأثيراً نافعاً لظهر الشرّ على المبادئ القويمة التي يشرّبها منا ولعمّت الفائدة وانتشرت فكرة الاصلاح والتقدم في الامة . قال الله تعالى « مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء »

وفي الختام اقول ان كل ما اسلفناه من المقال انما هو في تأثير المرأة العام . اما تأثيرها الخاص فيدخل تحت ابواب شتى يمكن افراد كل باب منها بمقال . فمن ذلك تأثيرها الخاص في المنزل وتدبيره التدبير الصحيح وترتيبه الترتيب الواجب . ومن ذلك تربية ما ترزق من الاطفال تربية جسمية عقلية واخلاقية معاً وبث المبادئ القويمة والافكار الصحيحة في ذهن الاطفال وهم اغصان ليّنة . ومن ذلك تلقين اولادها بعد الترعرع مبادئ العلوم والاقتصاد والقيام على اخلاقهم عملياً اذ لا عبرة بالكلام والنظريات وحدها . ومن ذلك قيامها بالاعمال المؤاساة والبر وقت الشدائد العامة كالحروب والاوبئة كما يفعله نساء الهلال الاحمر والصليب الاحمر . ومن ذلك الصبر على تعليم النشء في المدارس وتمريض المرضى في المستشفيات والقيام بشطر من الاعمال الاقتصادية يناسب حالها الى غير ذلك من انواع العمل الخاص الذي اذا أُدّي حق ادائه كان سبباً في سعادة الامة وعروجها مدارج الكمال .

واذا سمحت الفرصة نفرد لكل باب من ذلك مقالاً ان شاء الله باحثة البادية

بحث مالي

— ٣ —

اشتغال الحكومة بالصناعات

تبين للقارئ من بحثنا سابقاً ان مواضيع هذا العلم سياسية اقتصادية ويصح ان نطلق عليه علم السياسة المالية لذلك ارى ان لا يقف مطالعو المقتطف الكرام وقفة المتفرج او المطالع فقط ، بل ان يكثروا الجدل والمناظرة في هذه المواضيع في الجرائد اليومية الراقية ايضاً كما يتناقشون في بقية المسائل السياسية ، وان يكون للامة العثمانية او لخاصتها رأي عام في السياسة المالية لان هذه السياسة في نظري هامة جداً بل هي اساس السياسة العمومية ، واظن انهُ عند ما تريد الدولة اعلان حرب اول ما تسأل ناظري المالية والحربية عمّا في الخزينة ، وعن امكان تحصيل الامة ضرائب اخرى او عقد قرض تخرج به من الحرب ظافرة . ولا يتقرر الرأي العام في المواضيع السياسية والعلمية والاجتماعية الاّ بعد المناقشة

والاخذ والرد حتى يرسخ في العقول ويؤثر في النفوس والقلوب فان حان وقت الانتخابات النيابية كما هو اليوم تحرّى الامة الاكفاء في السياسة المالية ايضاً

ربما يعترض معترض بان الحقائق العلمية لا تتناقض فالنظريات والقواعد الطبيعية والرياضية والكيماوية هي واحدة عند جميع العلماء فماذا يمنعنا ان نأخذ ما قرّ عليهِ الرأي العام في اوربا ونطبقهُ في بلادنا لانهم قد اجتهدوا مئات من السنين حتى اثبتوا هذه الحقائق !

اجيب المعترض الكريم بان العلوم تنقسم الى قسمين من هذا الوجه علوم مادية وعلوم اجتماعية فرأيهُ يصح في تطبيق العلوم المادية لان الخط الحديدي الذي يمد في المانيا وانكلترا نمد مثلهُ في سوريا ومصر . ولكن العلوم الاجتماعية لا يمكن فصلها عن الانسان واحوالهِ واطوارهِ فالضريبة التي يمكن ان يتحملها الانكليزي غير الضريبة التي يتحملها العثماني وطريقة الجباية المتبعة في انكلترا لا يمكن تطبيقها في اليمن وطرابلس الغرب وعقاب السارق في فرنسا غيرهُ في اواسط افريقية . نعم يوجد نظريات وحقائق متفق عليها عند اكثر العلماء في العلوم الاجتماعية ايضاً ولكن متى اردنا تطبيقها بالعمل لا بد لنا من مراعاة درجة البيئة التي تطبّق فيها لذلك كانت هذه العلوم صعبة جداً لانهُ يجب على المختص بها ان يكون عالماً نظرياً وفيلسوفاً عملياً . وقد ادركت حكومة ايطاليا هذه القضية في المسائل الحقوقية فرؤساء المحاكم الحقوقية واعضاؤها عندها غير رؤساء المحاكم الجزائية واعضائها . فتشترط على رؤساء المحاكم الجزائية ان يكونوا ضليعين في علم النفس والاحوال الاجتماعية حتى يتصفوا المجرم الذي لم تكن بيئتهُ الاّ تربة نمت فيها بذور جريمتهِ اما رؤساء المحاكم الحقوقية فلا تهمهم هذه العلوم بل يجب ان يكونوا ضليعين في القوانين وتطبيقها فقط

وقد رأى القارئ الكريم ذلك بعينهِ في مقالتنا السابقة عند مقايستنا بين ميزانية انكلترا وميزانية المانيا حيث بيّنا ان الاصول المالية المتبعة في المانيا غير الاصول المتبعة في انكلترا

ومن الامور الواجبة على العلماء ان يدرس كل واحد جميع ما قالهُ غيرهُ في موضوعهِ ثم يستقل برأيهِ بعد ان يكون قد عرف تلك الآراء جميعها وعليهِ فليست مقالاتي في هذا الموضوع الاّ خلاصة ما قرّرهُ العلماء الغربيون في هذا العلم الجليل حتى تكون نظرياتهم اساساً للبحث والمناقشة بيننا فلا ينبغي ان تقيد عقولنا برأي سبنسر او پول لوروى بوليو بل نتبعهما في المسائل التي توافق جماعتنا وسياستنا

قسمنا في مقالتنا السابقة الصناعات الى عدة اقسام وبدأنا ان نبين رأي العلماء في كل صنعة على حدة هل يجب ان تشتغل الحكومة بها او لا تشتغل ورأينا ان كلتيهم متفقة على منع

الحكومة من الاشتغال بالزراعة كما اتفقوا على وجوب عنايتها واشتغالها بادارة الخراج

ثم تناقش العلماء في مسئلة مهمة جداً وهي : اذا كان عند الحكومة اراضٍ شاسعة هل يجب ان تبيعها او تبقيها تحت تملكها . وقد اتفقت كلمتهم على انهُ يجب ان لا تعتمد الحكومة على ما يدخل خزينتها من هذا المورد لان الاسعار متحولة وهذا التحول يبقي الميزانية مشوشة دائماً ، ثم يجب ان لا تبيع الحكومة اراضيها حين حاجتها الى المال لانها قد لا تجد في ذلك الوقت الثمن الموافق وقد جوّز علماء الاقتصاد للحكومة بيع اراضيها على شرط ان تتبع القواعد الاقتصادية الآتية في بيعها :

١ً ان لا تصرف ثمنها بل تشتري به قسماً من سندات ديونها العمومية فبدلاً من ان تربح اثنين او ثلاثة في المئة من ربع الارض تربح خمسة او ستة من ربا سنداتها

٢ً ان لا تبيع قطعاً كبيرة دفعة واحدة لانهُ اذا كثر المبيع هبط سعرهُ وفقاً لقانون العرض والطلب

٣ً ان تقسم الارض التي تنوي بيعها الى مناطق صغيرة

٤ً ان تقدم في البيع الاراضي القريبة من المدن والقرى

٥ً ان لا تبيعها اثناء الازمات المالية والسياسية

٦ً ان تحذر من الذين يشترون قطعاً كبيرة ليقسموها ويبيعوها فيما بعد

﴿ اشتغال الحكومة بالتعدين والصناعات العملية ﴾ من اهم الاسباب العاملة على النجاح في مثل هذه الصناعات حب المنفعة الشخصية الذي يبعث الافراد على الاقدام والصبر ولا يمكن خلق مثل هذا الحب في نفس الحكومة ابداً فربح الحكومة منها يكون اقل من ربح الشركات والافراد ، هذا ما عدا المضار الاقتصادية التي تنتج عن غلّ يد الامة اذا ناظرتها الحكومة

قلنا ان حكومة المانيا مالت للاشتغال بالصناعات فقد بلغت ايراداتها من المعادن والمالح سنة ١٨٩٦ — ٩٧

٢٢١ ٣١٣ ٤٢٩	مارك
١٠٩ ٩٧٩ ٢٢٥	يخرج منها نفقات الاستحصال
١١١ ٣٣٤ ٢٠٤	الباقي ايرادات صافية وهذه لا تساوي مقدار تعب الحكومة وتكثير المأمورين وخرق القواعد الاقتصادية العلمية . وبعض علماء الالمان ومنهم العلامة « واغنر » ينظرون في المسألة من وجهها الحقوقي والاداري ويرون ان الحكومة

مصيبة في قبضها على هذه الموارد واستثمارها . على ان العلماء لا يصرون اصراراً قطعياً على عدم اشتغال الحكومة بها بل يراعون الاحوال الاجتماعية كما قدمنا فيجوزون اشتغال الحكومة اذا كانت البلاد محطة والشركات ورؤوس الاموال قليلة لانهُ لا يمكن القيام بمثل هذه الاعمال العظيمة الاَّ للشركات

وحجة العلماء هذه نفسها ثابتة في الصناعات العملية ايضاً يستثنى من ذلك الصناعات والمعامل التي ترغب الحكومة في بقائها تحت يدها لاسباب سياسية كمعامل الاسلحة وغيرها على ان الافراد والشركات قد سبقوا الحكومة في هذا المضمار حتى اضطروها الى ان تبدأ بالعدول حتى عن هذه ايضاً فاعظم البوارج الحربية في المانيا وانكلترا والولايات المتحدة تعملها الحكومة في معامل الشركات على غاية الاتقان والدقة مما ايد بالعمل رأي علماء الاقتصاد

﴿ اشتغال الحكومة بالتجارة ﴾ لا يوجد حكومة اليوم تشتغل بشراء البضائع وبيعها في الاسواق انما يوجد بعض الحكومات التي لها معامل كما قدمنا تسعى لبيع ما تعملهُ معاملها فقط

والفرع المهم من التجارة الذي تشتغل به اكثر الدول عموماً هو احتكار البنوك لتأخذ حصة من ربحها . ولا نبحث في الموضوع من حيث وجوب اطلاق البنوك او تقييدها فان هذا البحث من مواضيع علم الاقتصاد انما نتكلم هنا عن اشتغال الحكومة بهذه التجارة . وهي تشتغل بها على ثلاثة اساليب

الاول : ان تكون الحكومة شريكة في البنك وذلك بأن تعطي البنك امتياز اصدار الاسهم وتستفيد في مقابل ذلك من الربح اذا زاد عن حد معلوم كأن تأخذ ربع او نصف الربح الذي يزيد عن الستة في المئة وهذه المنفعة جائزة معقولة لانها لا تنقص من ثروة الافراد بل تقلل من ربح شركة البنك ووصول رأس مالها الى درجة فاحشة غير معينة فلو اخذت حكومة فرنسا من بنكها مثلاً نصف الربح الذي يتجاوز ستة في المئة لبلغت ايراداتها في بعض السنين مئتين مليون فرنك وهذه المنفعة جائزة فلا يحق للامة ولا لشركة البنك ان تشكو منها لانها لم تحصل على هذه الارباح الاَّ بالامتياز الذي اخذتهُ من الحكومة

الثاني : ان تأخذ الحكومة قيمة الخصم التي تزيد عن مقدار معين . مثلاً اذا زاد الخصم على خمسة او ستة في المئة تأخذ الحكومة الزيادة جميعها وهذه الطريقة احسن من الطريقة الاولى وان كانت اقل منها ربحاً الاَّ انها تقف حداً يمنع من تصاعد الخصم الى درجة فاحشة

الثالث : ان تستدين الحكومة مالاً من البنك بدون ربا عند الحاجة وهذه الطريقة تتبعها حكومة فرنسا فالبنك الفرنساوي يقرض الحكومة في السنة نحو مئة وثمانين مليون

فرنك بعضها بدون ربا وبعضها بربا قليل جدًّا

اما حكومة پروسيا فقد اشتركت الفعل في البنك الامپراطوري الذي تحول الى بنك پروسيا ووضعت رأس مال فيه وقد بلغ ربحها من هذه التجارة سنة ١٨٩٥ — ٩٦ سبعة ملايين و١٨٢ الف مارك

اما حكومة بلجكا فكانت تأخذ من بنكها جميع الارباح التي تزيد على ستة في المئة وفي سنة ١٨٧٣ بدأت مع بنكها بمعاملة انفع من الاولى فتأخذ من البنك

١ ربع الارباح التي تزيد على ستة في المئة

٢ الربا الذي يأخذهُ البنك فوق ستة في المئة

٣ ربع ربح نقود الورق المالية التي يصدرها البنك اذا جاوز ٢٧٥ مليون فرنك كل ستة اشهر

٤ الايرادات التي يربحها من استثمار اموال الحكومة المعطلة . وعليهِ فقد بلغت ايرادات حكومة بلجكا من معاملتها مع البنك سنة ١٨٩٢ مبلغ ٣٫١٥٨٫٠٠٠ فرنك

وتشتغل بعض الحكومات بالتجارة على وجه آخر لقصد سياسي اقتصادي كحكومة المانيا فقد اشترت بقسم من الغرامة الحربية التي اخذتها من فرنسا في حرب السبعين اسهمًا مالية مختلفة فتنتفع من ربحها وبقي المال المذكور كخزينة حربية احتياطية الى حين الحاجة فتحول تلك الاسهم الى نقود متى ارادت بسرعة

﴿ اشتغال الحكومة بالصناعة النقلية ﴾ الوسائط النقلية عديدة منها الخطوط الحديدية والاسلاك البرقية والترع والطرق والانهر وغيرها . واهم هذه الوسائط الخطوط الحديدية . قد رأى القارئ في مقالتنا السابقة انهُ يوجد مذهبان ماليان في اوربا الاول المذهب الانكلوسكسوني وبهِ تترك الحكومة القيام بهذه الاعمال للافراد والشركات . على انهُ قد بدأت في المدة الاخيرة حركة تحوُّل في هذا المذهب فقد اشترت الحكومة الاسلاك البرقية كما اشترت جميع الطرق التي تؤخذ اجرة المرور عليها

المذهب الثاني : ان تقوم الحكومة نفسها بهذه الاعمال او تعطي امتيازها لشركة ثم تعود بعد انتهاء مدة الامتياز الى الحكومة والرأي الذي يستحسنهُ العلماء اعطاء هذه الاعمال للشركات على طريق الامتياز واهم فوائدهِ هو ان الحكومة تكون قد اعدت للمستقبل ايرادات عظيمة فان الارباح التي كانت تأخذها الشركة تعود جميعها الى صندوق الحكومة وبذلك تتمكن الحكومة يومًا ما من ان تلغي كل التكاليف التي لا تأخذها الآن مباشرة وتخفض

اجرة السفرلان الحكومة تكتفي بثلثي الارباح التي كانت تأخذها الشركة او بنصفها اما الاشتراكيون فيالون الى الانتفاع مجاناً من هذه الاعمال او ان تأخذ الحكومة قيمة النفقات التي تنفقها عليها فقط على ان الاشتراكيين مفرطون في دعواهم وتنازل الحكومة عن هذه الايرادات اسراف وتبذير

ويرى بعضهم ان تقوم الحكومة نفسها بهذه الاعمال . قلنا ان الوسائط النقلية عديدة وبعض هذه الوسائط تلزمها الوحدة والبساطة كالبوستة والتلغراف لذلك قرّ رأي اكثر العلماء على ان تقوم الحكومة بها رأساً اما السكك الحديدية فتختلف عن هذه لكثرة ما تحتاج اليه من المأمورين والعملة فتكون الحكومة قد وضعت جيشاً من العمال تحت ادارتها وهذا الجيش ميال دائماً الى الاعتصاب والثورة الامر الذي لا يتفق مع مصلحة الحكومة السياسية والاجتماعية فعدد العمال الذين يشتغلون بالسكك الحديدية في الشركات المؤسسة في انكلترا وارلاندا يبلغ ثلاثمائة الف عامل . فقيام الحكومة واشتغالها بادارة هذا الجيش يبعدها عن وظائفها الاصلية الاساسية التي ذكرناها

ثم تناقش الاقتصاديون في اي النفقات اكثر : نفقات الخطوط التي تشغلها الحكومة ام نفقات الخطوط التي تشغلها الشركات . وتدل الاحصاءات على ان الفرق قليل في النفقات التأسيسية اما نفقات التشغيل فقد دلت الإحصاءات على ان نفقات الحكومة اكثر من نفقات الشركات فقد بلغ متوسط المصروف في الخطوط التي تديرها الحكومة سنة ١٨٦٩ نحو ٤٦,٧ في المئة من الايرادات وبلغ متوسط المصروف في الخطوط التي تديرها الشركات ٤٢ في المئة . خذ مثالاً لذلك الخطوط الحديدية في الالزاس واللورين فان الايرادات الكثيرة من هذه الخطوط لا تكاد تسد النفقات الباهظة فقد بلغت ايرادات الكيلو متر غير الصافية ٤٠٤٢٥٦ فرنك وهذا الايراد عظيم جداً ولكن بلغت نفقات الكيلو متر ٣٥٤٦٧٨ فرنك فتكون ايرادات الكيلو متر الصافية ٥٦٨ فرنك . ثم لا ينكر ان من اسباب هذا رخص اجرة السفر في الالزاس واللورين ولكن لكثرة استخدام المأمورين وعدم الانتظام دخل كبير في هذا التأخر . فنرى من خلاصة ما تقدم ان كف يد الحكومة عن الاشتغال بالخطوط الحديدية مفيد جداً لها وللامة

فرغنا من الكلام عن الاموال الاميرية والصناعات وبها انتهى القسم الاول من هذا ومنشرع في البحث عن التكاليف والضرائب وهي من اهم واقد ابحاث هذا العلم

الاستاذ المحامي رفيق رزق سلوم